التنقيب عن الغاز وعمّا هو أكثر في المياه القبرصية

مايكل إميرسون
باحث سياسي

ملخص

مرت قبرص مؤخرًا بمحن اقتصادية كبيرة، والآن أمامها فرصة كبيرة لتطوير الموارد الغازية البحرية. ومع ذلك فإن فرص المضي قدمًا في هذا المشروع محاطة بالمشكلات، بسبب التوترات السياسية المحيطة بمنطقتها الاقتصادية الخالصة. ويرجع هذا إلى أن تركيا تعارض بشدة مضي قبرص قدمًا في مثل هذه المشاريع، لأسباب ربما تتعلق بفشل عملية السلام وإعادة توحيد الجزيرة، أكثر من كونها مسائل متعلقة بالقانون البحري الدولي. وحاليًّا، تركيا في موقف حرج دبلوماسيًّا، فهي تعارض مصالح كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل وقبرص وروسيا، وكلها تدعم حق قبرص في التنقيب في منطقتها الاقتصادية الخالصة. بالتأكيد يجب أن يتم البت في مسألة الغاز القبرصي من دون تأخير، ويجب أن تعيد تركيا تقويم موقفها.

تعرض اقتصاد قبرص لهزتين خطيرتين ومتلاحقتين: أولًا، انفجار مخزن الذخيرة العسكري في يوليو 2011، الذي ألحق الضرر بمحطة توليد الكهرباء في الجزيرة المجاورة. ثانيًا، الجزء اليوناني من أزمة منطقة اليورو، والذي كانت له تداعيات لا تحمد عقباها على البنوك القبرصية اليونانية. ومؤخرًا طالبت قبرص بخطة لإنقاذ منطقة اليورو، بعد أن أصبحت عرضة للعدوى المالية التي لا يمكن السيطرة عليها من اليونان، وإيرلندا، والبرتغال، وإسبانيا، وإيطاليا. بل إنها طلبت قرضًا جديدًا من روسيا.

في هذه الأثناء، لا تزال محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة شائكة. فقد تم البدء مجددًا في هذه المفاوضات في سبتمبر 2008، بعد أربع سنوات من رفض القبارصة اليونانيين خطة عنان في الاستفتاء الذي أجري. وتستمر المفاوضات الجديدة ولكن دون جدوى من التوصل إلى حل عاجل. لقد

رؤية تركية
2014 - 9
170 - 153

وصلت إلى طريق مسدود لدرجة أن الامم المتحدة ناقشت علنًا ما إذا كان هناك أي بادرة أمل من الاستمرار في هذه العملية.

تفاقمت المشكلات القبرصية التركية بسبب تصاعد التوترات نتيجة قرار قبرص بدء التنقيب عن الغاز في البحر في أقصى الجنوب الشرقي من منطقتها البحرية الاقتصادية الخالصة

شهدت بداية الرئاسة القبرصية لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في يوليو 2012، تراجع العلاقات القبرصية التركية ووصلت إلى درجة متدنية. كما أعلنت تركيا وقف الاتصالات مع رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر الستة لتولي قبرص الرئاسة، على الرغم من أنها ظلت على استعداد للعمل مع اللجنة. ومع ذلك، فإن هذا البيان السياسي لم يغير الكثير على المستوى العملي. عمومًا توقفت مفاوضات انضمام تركيا لأسباب أبعد من مشكلة قبرص. فتركيا تواجه معارضة الدول الأعضاء الرئيسة في الاتحاد، مثل فرنسا، التي تعارض انضمامها بكل صراحة[1].

عمومًا، تفاقمت العلاقات القبرصية التركية بسبب تصاعد التوترات بشأن قرار قبرص بدء التنقيب عن الغاز في عرض البحر في أقصى الجنوب الشرقي من منطقتها الاقتصادية الخالصة. وهذه المنطقة على الحدود مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لإسرائيل وليست بعيدة عن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة لمصر، وليست بعيدة عن تركي.

ربما يكون التنقيب عن الغاز ذا فائدة كبيرة للاقتصاد القبرصي على المدى المتوسط والطويل. حيث إن الأسواق المالية، وأسواق السندات الحكومية الطويلة الأجل على وجه الخصوص، تأخذ بعين الاعتبار ما يجري، لذا فإن تنقيب قبرص عن الغاز سيعود عليها بالفائدة ويجعلها قادرة على الحصول على ثقة الجهات المانحة في الصناديق الدولية.

لكن لماذا لا يتم استثمار نقطة التحول هذه لتحسين أحد أسوأ الأوضاع الاقتصادية والسياسية لقبرص وتحسين العلاقات القبرصية التركية والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؟ هل بإمكان القادة السياسيين تجاوز ذلك الوضع المزري واغتنام هذه الفرصة لتغيير مسار التاريخ في المنطقة؟[2] لقد قدمت قبرص عرضًا بتقاسم عائدات الغاز في المستقبل مع شمال قبرص، وهذا يمكن أن يكون نقطة انطلاق.

يبدأ هذا المقال بملخص عن اقتصاد عمليات التنقيب البحرية الأخيرة عن الغاز في المياه القبرصية. ويصف ما ينبغي أن يكون عليه القانون الدولي الخاص بالحدود البحرية. ثم يمضي في شرح مواقف تركيا ومزاعمها بشأن حدودها البحرية وحدود قبرص اليونانية والتركية. كما يوضح ويحلل خيارات نقل الغاز إلى الأسواق. ثم يستعرض جمود مفاوضات السلام القبرصية، ويرى أن اكتشافات الغاز يمكن أن تعطي القضية القبرصية زخمًا جديدًا. وأخيرًا، هناك ملخص لكيفية تأثير الأرباح في جميع الأطراف ولاسيّما في خلق بيئة مواتية نحو

في 28 ديسمبر 2011، أعلن رئيس جمهورية قبرص كريستوفياس أن اكتشافات الغاز البحرية في بلوك 12 بواسطة شركة نوبل إنرجي، بلغت 7 تريليونات قدم مكعب

إستراتيجية مشتركة لحل الصراع في قبرص، على الأقل بشكل مؤقت بجانب الاستثمارات الضخمة لاستغلال الاكتشافات الغازية.

المكاسب غير المتوقعة من اكتشافات الغاز البحرية

في 28 ديسمبر 2011، أعلن رئيس جمهورية قبرص كريستوفياس أن اكتشافات الغاز البحرية في بلوك 12 بواسطة شركة نوبل إنرجي، بلغت 7 تريليونات قدم مكعب (ضمن مجموعة من 5–8 تريليونات قدم مكعب)، أو 198 مليار متر مكعب. وتشير المصادر الصناعية أن هذه التقديرات ستتغير، ولاسيّما مع الاهتمام الذي تبديه شركات النفط الدولية بجولة التراخيص الثانية في قبرص في مايو 2012. وتقدر توقعات استهلاك قبرص من الغاز عندما يتم تطوير قطاع الغاز بشكل كامل بحوالي 1 مليار متر مكعب سنويًا. وبتقدير السعر الوطني المنخفض من 200 دولار لكل 1000 متر مكعب، فإن قيمة الاكتشافات تمثل 39 مليار دولار للاقتصاد القبرصي. ويقدر الناتج المحلي الإجمالي الحالي لقبرص بـ18 مليار يورو، ويبلغ الدين العام القبرصي 13.8 مليار يورو، وتبلغ حزمة إنقاذ قبرص 25 مليار يورو. ويقدر عرض البنوك

اكتشافات إسرائيل من الغاز على مقربة من الحدود الاقتصادية الخالصة -الإسرائيلية القبرصية- تقدر بحوالي 26 تريليون قدم مكعب من حقول تامار ولافياثان

القبرصية على البنوك اليونانية بحوالي 7-10 مليارات دولار. وهكذا، فإن القيمة المحتملة لاكتشافات الغاز قد تصل إلى ثلاثة أضعاف الدين العام الحالي لقبرص، وتتجاوز حزمة إنقاذ قبرص. وبطبيعة الحال، فإن عائدات الحكومة التي ستأتي من مبيعات الغاز ستكون جزءًا من إجمالي إيرادات المبيعات وسوف يتم استغلالها على مدار 20 عامًا. وسيكون هذا بمثابة هبة كبيرة للاقتصاد القبرصي.

في هذه المرحلة ليس من الممكن تقدير الإيرادات الحكومية. كما أنه ليس بإمكان أي شخص التكهن بأسعار الغاز المستقبلية في أسواق التصدير وكذلك في السوق المحلية على المدى الطويل (أي حتى نهاية الحقل) وكيفية استغلال اكتشافات الغاز وتطويرها. ووفقًا لاتفاق تقاسم الإنتاج بين قبرص وشركة نوبل للطاقة في حقل أفروديت، فإن النسبة هي 65/ 35 لصالح قبرص، ولأنه يستند إلى الأرباح، فإن إيرادات الحكومة ستكون أقل من ذلك بكثير. ومع ذلك، إذا كانت هناك محاولة لصياغة تقدير علمي، وإذا كانت القيمة الإجمالية للاكتشافات الحالية في حقل أفروديت حوالي 40 مليار دولار، إذن فمتوسط الإيرادات السنوية لإجمالي المبيعات على مدار 20 عامًا ستكون 2 مليار دولار سنويًا. وإذا حصلت الحكومة على 50 في المائة من الإيرادات المفترضة، فستصل العائدات السنوية إلى 1 مليار دولار؛ أي حوالي 800 مليون يورو، مقارنة بالإيرادات الضريبية الحالية لقبرص البالغة نحو 8 مليارات يورو. وهذا الدخل لا يستهان به بالنسبة لاقتصاد قبرص. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى المزيد من الاكتشافات لتحويل الاقتصاد القبرصي، بعد فترة الركود.

إذا تم منح شمال قبرص 25 في المائة من هذه العائدات، فسيعود هذا بالفائدة على ميزانيتها الحالية. فتركيا تدعم قبرص الشمالية بتقديم منحة سنوية مقدارها حوالي 400 مليون دولار (325 مليون يورو)[3]، ويمكن أن يحدث هذا بالاستفادة من الإيرادات المشار إليها سابقًا.

ستتضاعف كميات الغاز القبرصي خمس مرات إذا أضيفت إلى الغاز البحري الإسرائيلي. اكتشافات إسرائيل من الغاز على مقربة من الحدود الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية القبرصية تقدر بحوالي 26 تريليون قدم مكعب من حقول تامار ولافياثان[4]. لذا إذا تم ضخ جزء من هذه الموارد الإسرائيلية إلى قبرص، فإن هذا من شأنه بالتأكيد تعزيز الاقتصاد من خلال الاستثمار في منشآت الغاز الطبيعي المسال التي تقع في قبرص.

وقد أعلنت قبرص مؤخرًا عن نتائج دعوتها الخاصة بتقديم عطاءات للحصول على تراخيص التنقيب في إطار الجولة الثانية لمناطق الاستكشاف - الكتل من 1-13

(انظر الخرائط 1 و2). كما تم الإعلان عن القائمة التي تضم خمسة عشر طلبًا في 11 مايو، 2012 (انظر الجدول 1). وبينما غاب العديد من شركات النفط الدولية الكبرى، فقد كان هناك تمثيل لشركات توتال، واينـي وجازبروم. ويرى معهد أكسفورد للدراسات أن هذه المجموعة من الشركات لديها قدرات مالية وتقنية كبيرة، وما يكفي من المهارات والقوة المالية لتحقيق الأهداف والنهوض بصادرات قبرص من الغاز[5]. لابد من وضع اكتشافات الغاز في سياقها الصحيح. وبينما ذكر بعض المسؤولين القبارصة أن احتياطيات الغاز قد تصل إلى 80-100 تريليون قدم مكعب، إلا أنه ليس من المتوقع أن تصبح قبرص قطر ثانية (انظر الجدول 2). فقد قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية 122 تريليون قدم مكعب لحوض البحر المتوسط بما فيه المياه الإقليمية لإسرائيل، ولبنان، وفلسطين (غزة)، وقبرص. ومع ذلك، فإن هذا التقدير لا يأخذ بعين الاعتبار مشاركة العديد من البلدان في هذه الموارد. كما أن كمية الـ100 تريليون قدم مكعب ما زالت غير مؤكدة، وإن كانت صحيحة فإنها ستعادل احتياطيات أذربيجان ومصر معًا، ومن ثَمّ، ستصبح من أهم مراكز الإنتاج العالمي.

تركيا لا تعترف بشرعية الاتفاقيات الخاصة بترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة التي وقعتها قبرص مع مصر، ولبنان، وإسرائيل

تنص اتفاقية قانون البحار على أن الدول (الساحلية) يحق لها استثمار المنطقة الاقتصادية الخالصة بها والجرف القاري لمسافة تصل إلى 200 ميل بحري

ما يجب أن ينص عليه قانون البحار

هناك عدة مبادئ للقانون الدولي تحدد الحدود البحرية والحق في استغلال الموارد البحرية. وتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة في عام 1982 الخاصة بقانون البحار مجموعة القواعد القانونية لاستخدام البحار واستغلال ثرواتها الطبيعية، وسبل حل النزاعات، ولاسيّما عن طريق محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار. ولتوضيح الإطار القانوني: تنص اتفاقية قانون البحار على أن الدول (الساحلية) يحق لها استثمار المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها والجرف القاري لمسافة تصل إلى 200 ميل بحري، شريطة ألا تكون هناك مطالب من دول أخرى تتعارض مع هذا. في بعض الظروف، يمكن للدولة أن تدعي أن الجرف القاري يمتد إلى أبعد من 200 ميل بحري، ولكن ليس هناك ما يكفي من المساحة في البحر الأبيض المتوسط لمثل هذه المطالب. ومن الواضح أن هناك مطالب متضاربة بين قبرص وتركيا، وبحاجة إلى اللجوء إلى اتفاقية قانون البحار من أجل التوصل إلى "حل عادل". إن منهجية ترسيم الحدود التي وضعتها محكمة العدل الدولية تتألف من

عملية من ثلاث مراحل، بدءًا من ترسيم الحدود بشكل مؤقت استنادًا إلى خط الوسط. المرحلة التالية هي النظر إلى ما إذا كانت هناك أي عوامل تدعو إلى إدخال تعديلات على خط المؤقت من أجل التوصل إلى نتيجة منصفة. المرحلة الثالثة والأخيرة هي التحقق من أن الخط المؤقت المعدل لا يؤدي إلى نتيجة غير عادلة "بسبب أي تفاوت ملحوظ بين نسبة طول السواحل والنسبة بين المنطقة البحرية لكل دولة بالرجوع إلى خط الحدود"[6]. هناك الكثير من المشكلات القانونية والسياسية التي لا تنتهي. ففي حين أن قبرص وقعت على اتفاقية قانون البحار، فإن تركيا لم تفعل، وذلك بسبب نزاعاتها الشائكة والتي لم تحل مع اليونان حول مياه بحر إيجة. ومع ذلك، فقد حصلت اتفاقية قانون البحار على اعتراف عالمي، ويُعدّ معظم المحامين أن أحكامها المتعلقة بالحدود البحرية والموارد البحرية جزء من القانون الدولي العرفي، الأمر الذي يعني أن جميع الدول ملزمة بالاتفاقية سواء كانت قد انضمت إلى اتفاقية قانون البحار أو لم تنضم. ومن الجدير بالذكر أن تركيا قد توصلت إلى اتفاقيات بخصوص الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة والحدود في البحر الأسود مع بلغاريا وأوكرانيا، فضلًا عن اتفاقية الجرف القاري مع شمال قبرص، الأمر الذي يعزز من أهمية اتفاقية قانون البحار لتركيا. وقد اعترف كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص.

في حين أن قبرص وقعت على اتفاقية قانون البحار، فإن تركيا لم تفعل، وذلك بسبب نزاعاتها الشائكة والتي لم تحل مع اليونان حول مياه بحر إيجة

ماذا تقول تركيا؟

موقف تركيا هو عدم الاعتراف بشرعية الاتفاقيات الخاصة بترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة التي وقعتها قبرص مع مصر، ولبنان، وإسرائيل؛ لأن قبرص ما زالت جزيرة مقسمة، ولا يمكنها تمثيل مصالح قبرص الشمالية نظريًّا. كما أن لتركيا أيضًا مطالب في الجرف القاري، من غرب قبرص إلى خط الوسط بين تركيا ومصر، والمتداخل جزئيًّا مع الكتل 1، 4، 6، و7 من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، متجاهلة أن قبرص أساسًا عبارة عن جزيرة. هذه الحجة يعتد بها عندما يتعلق الأمر بالجزر الصغيرة او الصخرية غير المأهولة، لكنه لا ينطبق على قبرص.

وقد اتفقت تركيا مع شمال قبرص ليس فقط بالنسبة لترسيم حدود الجرف القاري بين شمال قبرص وتركيا، ولكن أيضًا بالنسبة لمطالب شمال قبرص بالحقوق في المياه الممتدة إلى الجنوب والجنوب الشرقي من قبرص من خلال الكتل 1، 2، 3، 8، 9، 13، والأهم الكتلة 12، على بعد بضعة كيلومترات من حقل أفروديت حيث تم اكتشاف الغاز. ،

من الملاحظ أن مطالب تركيا في الجرف القاري لا تمتد إلى خط الوسط مع مصر على طول الطريق إلى الجنوب والجنوب الشرقي من قبرص، والذي كان من شأنه مضاعفة تعقيد المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص

هـذا المطلب لا يصدق ويعد خطوة سياسـية تكتيكيـة للتحقـق ولبحـث الحـدود البحرية الاقتصاديـة الخالصـة لقـبرص مـع إسرائيل ومـصر. وبـدا الأمر كـما لو أن شـمال قبرص تخصص لنفسها الجرف القاري لجزيرة قبرص برمتها، باستثناء المنطقة البحرية الغربية، التي تدعي تركيا أنها جزء من جرفها القاري.

في المقابل، منحت شمال قبرص تراخيص التنقيب لشركة النفـط الحكومية التركية تباو للبحـث في الكتـل، ليـس فقـط في الميـاه بين تركيا وشـمال قبرص، ولكن أيضًا في القطاع الجنـوبي الشرقـي مـن المنطقـة الاقتصاديـة الخالصـة لقـبرص (مـرة أخـرى الكتـل 1، 2، 3، 8، 9 و12 و13). وأرسـلت تركيـا المزيد من سـفن البحـوث الزلزالية للمنطقة، وهـددت بالحفر هناك. وذكـر الوزير التركي لشـؤون الاتحاد الأوروبي، أغـمان باغيش في سبتمبر 2011 أن تركيا ستدافع عن حقوقها في المنطقـة قائـلاً: "فمـن أجل هـذا لدينا قوة بحريـة"[8]. وقـد تفاعلـت إسرائيـل مع هذا التهديـد، وناقشـت فكـرة التعـاون البحري وفي مجال الدفاع الجوي مع قبرص، ولاسـيّما للدفاع عن أنشـطة الحفر، وحتى منح سلاح الجو الإسرائيلي قاعدة جوية في قبرص.

المشـهد الحالي يوحـي بتصاعـد الصراع، والتهديد باسـتخدام القوة احتـمال قائم إذا لم يتفق الطرفان ويتوصلا إلى حل مشترك

مـن الملاحظ أن مطالـب تركيا في الجرف القاري لا تمتد إلى خط الوسـط مع مصر على طـول الطريق إلى الجنـوب والجنوب الشرقي مـن قبرص، والـذي كان من شـأنه مضاعفة تعقيـد المنطقة الاقتصاديـة الخالصة لقبرص. حتـى لو أن اتفاقية قانون البحار تترك المجال مفتوحًـا أمـام إجـراء تعديـلات ممكنـة عـلى خط الوسـط النظري بين المناطق الاقتصادية الخالصة التركية، والقبرصية، والمصرية، فإنه يبـدو من المسـتبعد أن مطالب تركيـا بالمنطقة الاقتصاديـة الخالصـة في ميـاه الركن الجنوبي الشرقـي مـن المنطقـة الاقتصاديـة الخالصـة لقـبرص (المتاخمـة للمناطـق الاقتصاديـة الخالصـة المصريـة والإسرائيليـة)، أن تحظى بتأييـد محكمة العـدل الدوليـة إذا تم عرضها عليها. أيضًا اتفاقية الجرف القاري مع شـمال قـبرص تعقد وتخلـط وضع هذه الميـاه. أيضًا هناك تحذيرات تركية صريحة لشركات النفط العالميـة بعـدم الاسـتثمار هنـاك، وتهديـدات بمنعهـم من الفـرص التجارية أو الاسـتثمار في تركيا نفسها. المشهد الحالي يوحي بتصاعد الـصراع، والتهديد باسـتخدام القـوة احتمال قائـم إذا لم يتفـق الطرفـان ويتوصـلا إلى حل مشترك.

ومع ذلك، على النحو الذي اقترحه محمد أوغتشو، فإن الطريق لوقف التصعيد سيكون

لجأت رومانيا وأوكرانيا في حل نزاعهما في البحر الأسود إلى محكمة العدل الدولية في عام 2009، كما أن كرواتيا وسلوفينيا تتابعان حاليًا مسار التحكيم في نزاعهما في البحر الأدرياتيكي

عرض النزاعات المتعلقة بالمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين قبرص وتركيا على محكمة العدل الدولية، أو المحكمة الدولية لقانون البحار[9]. وقد لجأت رومانيا وأوكرانيا في حل نزاعهما في البحر الأسود إلى محكمة العدل الدولية في عام 2009، كما أن كرواتيا وسلوفينيا تتابعان حاليًا مسار التحكيم في نزاعهما في البحر الأدرياتيكي.

خيارات النقل والتسويق التجاري

وبعيدًا عن مسألة تطوير مواقع الإنتاج، كيف سيتم نقل صادرات الغاز القبرصي إلى الأسواق الأوروبية أو إلى العالم؟ لقد تم تحليل الخيارات التي يمكن تصورها بدقة في تقرير صدر مؤخرًا عن معهد أكسفورد لدراسات الطاقة[10].

الفكرة الأولى هي خط أنابيب من قبرص إلى اليونان، الذي تؤيده الشركة الوطنية اليونانية لتوزيع الغاز "ديبا". ومع ذلك، فإن هذا الخط سيكون طويلًا جدًّا؛ 700 كم تحت سطح البحر إلى جزيرة كريت، 200 كم فوق سطح الأرض إلى جزيرة كريت، و200 كم إلى اليونان. وفضلًا عن المزايا السياسية الواضحة، والربط المباشر بين شبكات الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الطريق البحري سيكون عميقًا جدًّا، وطويلًا، ويبدو أن السلطات القبرصية لن تساند الفكرة[11].

الفكرة الثانية، هي خط أنابيب من حقل أفروديت إلى جنوب قبرص، باجتياز الجزيرة إلى الشمال ثم الذهاب مرة أخرى تحت سطح البحر إلى تركيا، ليصل بشبكة عبر الأناضول التي ستحمل غاز بحر قزوين إلى أوروبا. وستكون تكلفة بنيته الأساسية ليست باهظة. وقد رأت أنقرة أن هذه الفكرة قابلة للتفاوض، لكن بعد تسوية الصراع مع قبرص. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو يعتمد على الثقة السياسية بين جميع الأطراف، والذي يعد إفراطًا في التفاؤل من قبل دعاة السلام. عمومًا فإن البديل لخطوط الأنابيب الأرضية سيكون نقل الغاز من جنوب إلى شمال قبرص، وهو الأمر الذي لا يحمل أي أهمية اقتصادية، ولكنه يعد استئنافًا رمزيًّا للعلاقات السياسية في سياق إعادة التوحيد والمصالحة.

وهناك حجة اقتصادية ترى أن المنتجات التجارية المحسنة، يمكن الحصول عليها من خلال خيار ثالث للغاز الطبيعي المسال. وهذا يتطلب بالتأكيد استثمارات مكلفة للغاية، لمعالجة الغاز القبرصي، أو التعاون مع إسرائيل، التي سيتم ربط حقولها البحرية بقبرص عبر خط أنابيب. ومن شأن هذا الخيار أن يزيد من صادرات الغاز الطبيعي المسال بواسطة الناقلات إلى أي مكان في العالم والاستفادة من الأسعار المرتفعة في الأسواق العالمية، بدلًا من التقيد بأسعار

العقـود الطويلـة الأمـد لإمـدادات خـط الأنابيب إلى أوروبا. فلا يمكن حصر قبرص، وإخضاعهـا للاحتـكار التركـي عـن طريـق خـط أنابيب، حيـث التفاوض عـلى تكاليف العبور وأسـعار العقود سيكون محدودًا. وقد قـدم معهد أكسـفورد للدراسـات معلومات وحسابات مفصلة عن كيفية تحسين الشروط التجارية للغاز الطبيعي المسـال وتفوقها على خيارات خطـوط الأنابيب[12]؛ لـذا، تبحث السـلطات القبرصيـة اقـتراح اسـتثمار الغـاز الطبيعـي المسـال مع شركـة نوبـل للطاقة في موقـع في منطقـة فاسـيلكوس الصناعية على الساحل الجنوبي.

أما الخيار الرابع فهو توظيف التكنولوجيا الجديـدة للمرافـق العائمـة للغازالطبيعـي المسـال، وهو التطـور التكنولوجـي الجديد، الـذي لم يتـم العمل بـه بعد، عـلى الرغم من أنه تم التعاقد على أول استثمار مع شركة شل إسـتراليا، وأنه يجري النظر في بحثه في أماكن عـدة. وفي حـين أن قـبرص لا تبـدي اهتمامًا بهـذا الخيار، إلا أن إسرائيل أبدت رغبتها، مما سـيخلق إمكانية قيام مشروع مشـترك للغاز الطبيعي المسال بموجب الخيار الثالث.

وعمومًـا يبـدو أن خيـار الغـاز الطبيعي المسـال يأتي في الصدارة، ومع أن التخطيط لا يـزال في مراحله المبكرة. إلا أنه سـوف يأخذ في الحسـبان الاعتبارات البيئيـة، ومن الوهلة الأولى يبـدو أن هـذا يصـب في صالح أقصر خطوط الأنابيب تحت سطح البحر، مما يعزز الحال بالنسبة للغاز الطبيعي المسال.

كيف سـتؤثر اسـتثمارات الغاز في عملية السـلام القبرصيـة؟ مـن الواضـح أن هنـاك حاجـة إلى تجنب المخاطر السياسـية الرئيسـة للاستثمارات بالمليارات من اليورو

على الرغم من أن قبرص اليونانية (في ظل قيادة الرئيس خريستوفياس في المفاوضات الحالية) قد تميل إلى الدفع نحو هيكل فيدرالي في المفاوضات الثنائية الرسمية، إلا أن هناك دعمًا على جانبي الجزيرة لأقصى قدر من الحكم الذاتي لكلتا الطائفتين

ضرورة وجود الخطة (ب) لتسوية النزاعات

كيف يمكن لاستثمارات الغاز أن تؤثر في عملية السلام القبرصية؟ من الواضح أن هناك حاجة إلى تجنب المخاطر السياسية الرئيسة للاستثمارات بالمليارات من اليورو. لكن هل من الممكن إجراء تعديلات على عملية التفاوض للدفع بها إلى الأمام؟ حتى الآن، كان المنطق المسيطر على خطة عنان والمفاوضات الحالية، هو أنه "لا اتفاق على أي شيء حتى يتم الاتفاق على كل شيء". لابد من وضع المسائل المعقدة على الطاولة: الدستور الفيدرالي، والتسوية، والتعديلات الإقليمية، والترتيبات الأمنية، وحقوق المواطنة، والمسائل الاقتصادية. لكن هذا النهج أخفق بوضوح.

هل يمكن أن يكون هناك الآن نهجًا مختلفًا، يتألف من أبسط الخطوات، من أجل التوصل إلى اتفاق سريع ومؤقت يصب في مصلحة جميع الأطراف: الفصيلين القبرصين بالإضافة إلى تركيا والاتحاد الأوروبي؟ وهل يمكن تصور مثل هذا الاتفاق مع الأخذ في الحسبان هذه النقاط للتوصل إلى تسوية في غضون عام؟

لقد تم بالفعل فتح الحدود بين شمال وجنوب قبرص بمختلف نقاط العبور، وبناء على هذا الإنجاز الحقيقي الوحيد منذ خطة عنان، والذي تم تعريفه من قبل الاتحاد الأوروبي بالخط الأخضر لعام 2004، تعبر السلع القبرصية الآن الخط الأخضر في كلا الاتجاهين من دون دفع رسوم جمركية. المواطنون القبارصة الأتراك قادرون الآن على أن يصبحوا مواطنين لجمهورية قبرص، ومن ثَمّ من مواطني الاتحاد الأوروبي، والتي تعد نقطة انطلاق نحو الأفضل.

ستظل قبرص الشمالية تتمتع بالحكم الذاتي، شأنها شأن قبرص اليونانية، وكلتاهما تشكل جمهورية قبرص. وستدخل قبرص الشمالية ضمن اختصاص قانون الاتحاد الأوروبي وتستفيد من جميع سياسات الاتحاد الأوروبي، مثل الصناديق الهيكلية، شأنها شأن أي منطقة أخرى من مناطق الاتحاد الأوروبي بما يفي ذلك نصيب الفرد من الدخل القومي. وستواصل قبرص الشمالية اعتماد معايير الاتحاد الأوروبي بشكل مستقل بمساعدة وتشجيع من المفوضية الأوروبية. كلتا الدولتين القبرصيتين لهما تمثيل رسمي في بروكسل، بالإضافة إلى التمثيل الدائم لجمهورية قبرص. ولن يكون هناك هيكل دستوري اتحادي لقبرص. فلا تزال الأجزاء

اليونانيـة والتركية الحاليـة تتمتع إلى حد كبير بالحكم الذاتي.

على الرغم من أن قبرص اليونانية (في ظل قيـادة الرئيس خريسـتوفياس في المفاوضات الحالية) قد تميل إلى الدفع نحو هيكل فيدرالي في المفاوضات الثنائية الرسـمية، إلا أن هناك دعمًا على جانبي الجزيرة لأقصى قدر من الحكم الـذاتي لكلتا الطائفتين، والحد من التعقيدات من خـلال تقاسـم الاختصاصات وتقاسـم السلطة. ومن المتوقع أن يترشح زعيم حزب التجمـع الديمقراطـي اليمينـي، نيكوس أنا ستاسيادس إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في شـهر فبراير عام 2013، مع اقتراح فيدرالية (لامركزية)، بشـخصية دولية واحدة وسيادة واحـدة، وسياسـة خارجيـة واحـدة. ولكن قـرارات الاتحاد التـي تؤثر في الحيـاة اليومية للشـعب سـيتم اتخاذهـا عـلى مسـتوى كل جانب (الدولة التأسيسـية)، تماشـيًا مع مبدأ تبعية الاتحـاد الأوروبي[13]. أيضًـا الترتيبات الدسـتورية بجانـب هذه الخطـوات يجب أن يقابلها الجانب القـبرصي التركي بالترحيب، لأنها أقرب إلى وجهات نظرهم.

مـن الممكـن اعتبار وجـود نظـام خطوة مؤقتـة، ويـترك البـاب مفتوحًا أمـام إمكانية إقامة هيـكل فيدرالي في وقـت لاحق، عندما يكـون هنـاك تكامل وثقـة سياسـية حقيقية. ومـع ذلـك لا داعـي للتطاحـن، بـل عـلى العكـس، يجب تـرك البـاب مفتوحًـا أمام ما ينبغـي أن يكـون عليه الدسـتور، مـع الأخذ بعـين الاعتبـار أن هـذه الفيدراليـة عضو في الاتحـاد الأوروبي، وتختلـف جذريًّـا عن أي

ستظـل قبرصـ الشمالية تتمتـع بالحكم الذاتـي، شأنهـا شـأن قبرصـ اليونانيـة، وكلتاهمـا تشـكل جمهوريـة قبرصـ. وستدخل قبرص الشمالية ضمن اختصاص قانون الاتحـاد الأوروبي وتستفيد من جميع سياسات الاتحاد الأوروبي

فيدرالية خارج الاتحاد الأوروبي. على سـبيل المثال، حالة الاتحاد البلجيكي تظهر استمرار تفريـغ اختصاصات الحكومـة الاتحادية، من دون أن يعني ذلك تفكك الدولة البلجيكية، والـذي يعـد أمـرًا مسـتحيلًا. وقـد طـورت بلجيكا إجراءات خاصة لمشاركتها في شؤون الاتحاد الأوروبي، والتي سـتكون ذات فائدة لقـبرص. فقبـل كل دورة ينعقـد فيها مجلس الاتحـاد الأوروبي، تجتمع الكيانـات لتحديد مواقف مشـتركة مـع السـلطات الفيدرالية، وإذا لم توافـق الكيانـات، فـلا يكـون هنـاك موقـف بلجيكـي. عـلاوة على ذلـك، عندما يتعامل مجلس مختص مع الاختصاصات التي ليـس لديها أي وزير فيـدرالي، فإن وزير أحد الكيانـات يمثـل بلجيـكا، في إطـار الترتيب المنصـوص عليـه في الدسـتور البلجيكـي، ووفقًـا لقانـون الاتحاد الأوروبي (على سـبيل المثـال وزيـر البيئـة الفلمنكي تـرأس مؤخرًا مجلس البيئة).

بالطبع سيتم إلغاء ما تبقى من قيود على التجارة والنقل بين شمال قبرص وتركيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي. كما أن القيود المفروضة على الموانئ والمطارات ليست قضايا حياة أو موت لاقتصاد قبرص الشمالية أو تركيا، نظرًا لأنه يتم التغلب عليها في الممارسة العملية (على سبيل المثال تسير الملاحة الجوية لقبرص الشمالية عن طريق إسطنبول)، والسلع يمكن حاليًا أيضًا يتم تصديرها عن طريق البحر من الاتحاد الأوروبي إلى ميناء فاماغوستا الشمالي، لكنها عرضة للخطر وإلقاء القبض على سفن نقل البضائع إلى ميناء ليماسول الجنوبي. مما لا شك فيه، أن هذه القيود لا تعود بأي منفعة مادية على قبرص اليونانية، لكنها تستخدم فقط كورقة مساومة لتحقيق أهداف أوسع.

يبدو أن التهديدات التركية لاستبعاد الشركات النفطية العالمية التي تستثمر في المياه القبرصية من فرص الاستثمار داخل تركيا قد ردعت العديد من كبرى الشركات من التقدم لعطاءات الجولة الثانية من التراخيص

تعزز وضع "لجنة الأموال غير المنقولة" بعد صدور حكم من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2006 ينص على عرض القضايا على "لجنة الأموال غير المنقولة" قبل إحالتها إلى ستراسبورغ. حتى الآن، تم البت في 221 قضية من بين 3174 قضية، ودفع الجانب التركي تعويضات بلغت قيمتها 70 مليون جنيه إسترليني. عمومًا تمت تسوية معظم القضايا عن طريق "اتفاقات ودية"[14]. وبالإضافة إلى التسوية عن طريق التعويض المالي، تزداد إمكانية التسوية عن طريق تبادل الممتلكات.

يجب أن تكون هناك بعض التعديلات الإقليمية، على الأقل مدينة الأشباح فاروشا والمنتجع السابق على الشريط الحدودي الحالي بالقرب من فاماغوستا يجب أن تعود لقبرص اليونانية. وستبقى كيفية التوصل إلى تسوية إقليمية محل نقاش وتفاوض. لكن مسألة من يسيطر على الشريط الحدودي للمحليات الصغيرة ينبغي أن تتلاشى تدريجيًّا في ظل التقدم الذي يتم إحرازه على الصعيد السياسي. فمن الذي يقلق هذه الأيام بشأن جغرافيا الحدود البلجيكية الهولندية والبلجيكية والفرنسية، أو بلدة ليفيا الإسبانية التي تقع كمكتنف داخل الأراضي الفرنسية، برانسي أورينتال؟ لا أحد. ألا تستطيع منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية على جانبي الجزيرة أن تروج لجوانب أوروبا هذه ما بعد الحداثة، كنماذج لحل النزاعات؟

لا يجب المساس بدور تركيا كضامن للأمن في الاتفاقية، لكن سيكون على تركيا تخفيض الوجود العسكري المتضخم بشكل كبير حاليًّا، بالإضافة إلى تحسين العلاقات بين جميع الأطراف. وعندما يصبح السياق السياسي أفضل، ستطرأ تغييرات رسمية على معاهدة الضمان، التي بموجبها أصبحت

المملكة المتحدة وتركيا ضامنتين، مع وجود قاعدتين بريطانيتين في قبرص اليونانية. وبالمقارنة بالمشكلات التي لا تعد ولا تحصى مع دول الشرق الأوسط المجاورة، يلاحظ أن الجوانب الأمنية للمشكلة القبرصية تتلاشى بالفعل مع تبدد احتمالات تجدد الصراع العسكري في الجزيرة.

يبدوا أن التهديدات التركية لاستبعاد الشركات النفطية العالمية التي تستثمر في المياه القبرصية من فرص الاستثمار داخل تركيا قد ردعت العديد من كبرى الشركات من التقدم لعطاءات الجولة الثانية من التراخيص

لماذا الفصل الآن؟

أخفقت عملية التفاوض، في التوصل إلى اتفاق شامل، أولًا بسبب رفض خطة عنان عام 2004 ومنذ عام 2008 بسبب عدم استئناف محادثات السلام. إذن لماذا يمكن أن يكون هناك انفراجة الآن؟

الغاز هو السبب. فاستغلال الغاز سيتطلب استثمارات كبيرة من قبل الشركات والقطاعات المالية. وقد يتردد المستثمرون في الاستثمار في ظل المناخ السائد من عدم الوضوح السياسي والتوترات بين قبرص وتركيا حول المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. ويبدو أن التهديدات التركية لاستبعاد الشركات النفطية العالمية التي تستثمر في المياه القبرصية من فرص الاستثمار داخل تركيا قد ردعت العديد من كبرى الشركات من التقدم لعطاءات الجولة الثانية من التراخيص، حتى إن الشركات المتوسطة الحجم التي تقدمت للحصول على

عطاءات قد تتردد في الاستثمار في مناخ من المخاطر السياسية، كما أن شركات التأمين الخاصة بهم قد تتردد أيضًا.

حسابات التكلفة والعوائد

كيف يمكن حساب التكاليف والفوائد للأطراف الأربعة، قبرص الشمالية وقبرص الجنوبية وتركيا والاتحاد الأوروبي؟

المكسب الحقيقي لقبرص اليونانية، هو إمكانية استغلال الغاز بطرق مفيدة اقتصاديًّا وبأسرع وقت ممكن. حيث إنه في أفضل السيناريوهات، ستستغرق الاستثمارات المطلوبة عدة سنوات كي تتحقق، والسرعة في التوصل إلى حل سياسي هو الأكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد القبرصي. سيكون هناك أيضًا بعض المكاسب الأخرى من حيث المكاسب الإقليمية ونزع سلاح الشمال بشكل تدريجي. ولن تكون هناك حاجة لتقاسم سلطة المؤسسات الاتحادية.

بالنسبة لقبرص التركية، سيصبح بإمكانها تطبيع الترتيبات التجارية، والمشاركة الكاملة في سياسات الاتحاد الأوروبي والحصول على حصة من عائدات الغاز الطبيعي، والأهم هو تطبيع وضع مواطنيها، والإدارة والأعمال في الشؤون الدولية والاتحاد الأوروبي. لكن هذا يعني أيضًا فقدان حرية الحكم الذاتي وقبول قوانين وسياسات الاتحاد الأوروبي، والتي يجري اعتمادها من جانب واحد. سيكون هناك تنازل عن بعض الأراضي، منها غير المأهولة مثل فاروشا.

المكسب الحقيقي لقبرص اليونانية، هو إمكانية استغلال الغاز بطرق مفيدة اقتصاديًّا وبأسرع وقت ممكن. حيث إنه في أفضل السيناريوهات، ستستغرق الاستثمارات المطلوبة عدة سنوات كي تتحقق

بالنسبة لتركيا، بالطبع سترحب بتحسن الوضع الراهن لشمال قبرص وإزالة التمييز فيما يتعلق بالمطارات والموانئ. ويمكن أن ترحب أيضًا بالسياق السياسي الجديد الذي من شأنه أن يؤدي إلى تراجع تكلفة الاحتلال العسكري، ويعود بالفائدة على قبرص الشمالية من حيث تقاسم عائدات الغاز، رغم أن هذه التكاليف كانت دائمًا مخاوف ثانوية بالمقارنة بالقضايا السياسية. ويمكن أن ترحب أيضًا بتحسن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، والتي يمكن أن تُحدث تقدمًا من خلال افتتاح فصول إضافية لمفاوضات الانضمام.

سيكون هناك انعكاس للمخاطر الحالية المتعلقة بتصعيد التوترات بين تركيا وجميع شركائها الغربيين. فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يعترفون بالمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص. كما أن إسرائيل تتعاون مع قبرص في الغاز والأمن، وروسيا تساعد قبرص ماليًّا ولها مصالح كبيرة في إسرائيل، بما في ذلك حقول الغاز، ويحتمل أن تكون في حقول الغاز القبرصية. لذا إذا تصاعدت التوترات بشأن حقول الغاز القبرصية على غرار بعض التصريحات السياسية، فربما تجد تركيا نفسها في موقف دبلوماسي معارض لمصالح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

وقبرص وإسرائيل وروسيا على الحدود البحرية[15]. لدى تركيا مخاوف حقيقية تتعلق بالأمن الإستراتيجي تقريبًا في كل مكان في الشرق –سورية، إيران، العراق، أفغانستان، إسرائيل وفلسطين، إلخ. ومن ثَمّ هناك مخاطر تواجهها سياستها الخارجية. الأخطر أن صورتها كدولة ديمقراطية حديثة سلمية ونموذجًا لجيرانها العرب معرضة للخطر، كما أن هناك مخاوف من الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط منذ بداية الربيع العربي، واحتمالات اندلاع حروب أهلية، وفشل الدول، وأن يصبح الشرق الأوسط ملاذًا آمنًا للإرهابيين. السياسة الخارجية التركية التي تقوم على مبدأ "صفر المشكلات مع الجيران" قد تجاوزتها الأحداث (على حد تعبير أحد المعلقين الأتراك) وتمر "بمشكلات متعددة مع حلفائها" مما يتطلب إعادة تقويم[16]. لذلك فإن وضع حد للتوترات المتصاعدة بشأن الغاز القبرصي ستعود بالفائدة على مصالح تركيا.

بالطبع الاتحاد الأوروبي يرحب بهذه الخطوة الكبرى نحو حل النزاع بين القبارصة ويرغب في استغلال قدراته المؤسسية والقانونية وتوظيف سياساته في شمال قبرص كجزء من الحل. كما أنه كذلك يرحب بهذه الفرصة للتغلب على المشكلات التي تواجه علاقاته بتركيا، وهذا ينبغي أن يؤدي على الأقل إلى افتتاح المزيد من فصول التفاوض الخاصة بالانضمام وربما إعادة تقييم عملية انضمام تركيا في مختلف العواصم.

بالطبع الاتحاد الأوروبي يرحب بهذه الخطوة الكبرى نحو حل النزاع بين القبارصة ويرغب في استغلال قدراته المؤسسية والقانونية وتوظيف سياساته في شمال قبرص كجزء من الحل

هل المصالحة بين قبرص وتركيا ممكنة؟

المصالحة تتطلب تغييرًا في المواقف على المستويات السياسية العليا وتفاوضًا بناءً مع وجود إرادة حقيقية لتحقيق النجاح والتغلب على العقبات الحالية. ومع ذلك، فإن هذا التمني يطرح سؤالًا؛ ألا وهو: هل يمكن تحقيق ذلك من الناحية السياسية؟

أبرز الأمثلة على إمكانية تحقيق المصالحة، ما حدث بين اليونان وتركيا، حيث تحسنت العلاقات بينهما في الألفينيات بعد أن شهدت توترات كبيرة في 1996، وصلت إلى حافة الدخول في صراع عسكري على بعض جزر بحر إيجة غير المأهولة (إيميا–كارداك). ثم عمل جورج باباندريو وزير الخارجية اليوناني آنذاك، ونظيره التركي إسماعيل جيم، على تحسين العلاقات من خلال المساعدات المتبادلة بعد الزلازل التي ضربت تركيا في أغسطس 1999

السياسة الخارجية التركية التي تقوم على مبدأ «صفر المشكلات مع الجيران» قد تجاوزتها الأحداث وتمر «بمشكلات متعددة مع حلفائها» مما يتطلب إعادة تقويم

واليونان في الشهر التالي. وأعقبت "دبلوماسية الزلازل" هذه عدة مبادرات، بما في ذلك دعم اليونان لطموحات تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي. ودافع وزراء خارجية البلدين عن إنجازاتهم موضحين أن الشعبين أرادا ذلك بدلًا من قصة العداء الجيوسياسي القديمة.

وأظهرت استطلاعات الرأي للقبارصة اليونانيين والأتراك التي أجريت في عام 2008 نفس الشيء للقادة فيما يتعلق بعملية السلام المتوقفة. وردًّا على السؤال حول "إلى أي مدى كنت ترغب -وتتوقع من القادة- التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين من خلال عملية السلام؟" كانت ردود الجانبين إيجابية ومتطابقة، فأجاب الثلثان إيجابًا، وأجاب الربع بالنفي[17].

لقد عصفت بقبرص مؤخرًا عدة صدمات اقتصادية "زلزالية". لكن في الوقت الحاضر، هناك خيارات جديدة بين سلام الغاز، أو حرب الغاز، أو التوترات المشتعلة التي لن يستفيد منها أي أحد والتي ستلحق الضرر بالجميع.

جدول 1 : المتقدمون للجولة الثانية من تراخيص التنقيب عن الغاز القبرصي

1. بترا للبترول Petra Petroleum
2. ATP East Med – Naphtha Israel Petroleum – DOR Chemicals – Modiin Energy
3. توتال Total
4. توتال – نوفاتك – بنك جازبروم Total – Novatek – Gazprom Bank
5. نفط بيرمير – فيتول Premier Oil – Vitol
6. نفط بيرمير – فيتول- بيتروناس Premier Oil – Vitol – Petronas
7. إديسون – ديلك للحفر – أفنر للبترول- إينل – وودسيد للطاقة Edison – Delek Drilling – Avner Oil – Enel – Woodside Energy
8. إيني – كوجاز ENI – Kogas
9. C.O. Cyprus Opportunity Energy – AGR Energy
10. شركة التنقيب OAK Delta NG Exploration
11. Capricorn Oil (Cairn) – Marathon Oil – Oranje Nassau – CC (Energy (CCC
12. Winevia Holdings
13. RX-Drill Energy Cyprus
14. PT Energi Mega Persada – Frastico Holdings
15. Emmanuelle Geo Global Rosario

جدول 2: تقديرات احتياطيات الغاز الطبيعي

	تريليون قدم مكعب	تريليون متر مكعب
روسيا	1580	44
إيران	1045	29
قطر	894	25
تركمانستان	283	8
الجزائر	159	4
مصر	78	2
أذربيجان	44	1
Cyprus – discovery	7	0.2
Cyprus – speculative assessment	80–100	2–3
إسرائيل	26	0.7
East Med Levant Basin	122	3

المصادر والمراجع:

1. Dimitar Bechev "Introduction" Dimitar Bechev (ed.) What Does Turkey Think? (Published by the European Council on Foreign Relations 2011) pp. 9–15.
2. لمزيد من التفاصيل see: For detailed accounts:
International Crisis Group 'Aphrodite's Gift : Can Cypriot Gas Power a new Dialogue? Europe Report No 216 2 April 2012;
Anastasios Giamouridis 'The Offshore Discovery in the Republic of Cyprus – Monetisation Prospects and Challenges Oxford Institute for Energy Studies 2012. http://www.oxfordenergy.org/wpcms/NG_65./07/wp-content/uploads/2012.pdf;
Hubert Faustmann Ayla Gürel and Gregory M. Reichberg eds. Cyprus Offshore Hydrocarbons – Re¬gional Politics and Wealth Distribution Friedrich Ebert Stiftung and the PRIO Cyprus Centre 2012
3. Hurriyet Turkish Daily News "Turkey Northern Cyprus sign economic development deal" 5 April 2007.
4. Brenda Shaffer "Energy Resources and Markets in the Eastern Mediterranean Region" GMF Policy Brief June 2012.
5. Giamouridis op. cit.
6. Maritime Delimitation in the Black Sea (Romania v. Ukraine) Judgment ICJ Reports 2009 p. 61 http://www.icj-cij.org/docket/files/132/14987.pdf at page 122.
7. Nuno Sergio Marques Antunes "Towards the Conceptualisation of Maritime Delimitation: Legal and Technical Aspects of a Political Process" Matrinus Nijhoff publishers 2003.
8. صحيفة زمان 2 سبتمبر 2011
9. Mehmet Oğütçü "Rivalry in the Eastern Mediterranean: The Turkish Dimension" GMF Policy Brief June 2012.
10. Giamouridis op. cit.
11. Giamouridis op. cit.
12. Giamouridis op. cit.

13. Speech of Mr Anastassiadis "The Present Stalemate in the negotiations and the way forward" 30 May 2012.

14. Cyprus Mail 21 April 2012.

15. For a more detailed review of the regional context and interests of all parties see Michael Leigh and Charlotte Brandsma "Energy Resources in the Eastern Mediterranean: Source for Cooperation or Fuel for Tension" Brussels Forum paper series GMF March 2012.

16. For an assessment of the case for a recalibration of Turkish foreign policy see: Eduard Soler i Lecha"The Conceptual Architecture of Turkish Foreign Policy – an update in the light of regional turbulence"Documentos CIDOB Mediterraneo No. 18 2012

17. The figures were 64 ٪ positive 25٪ negativeand11٪ambivalentamongGreek Cypriots and 65٪ positive 24٪ negative and 11٪ ambivalent among Turkish Cypriots. See Alexandros Lordos Erol Kaymak and Nathalie Tocci"A People's Peace in Cyprus – testing public opinion on the options for a comprehensive settlement" CEPS 2008.